

«كيو8» و«أوكيو» تطلقان العلامة التجارية الجديدة لمصفاة الدقم «أوكيو8»



نواف سعود الناصر

بحر العرب وتبلغ الطاقة التكريرية للمصفاة 230 ألف برميل باليوم حيث يعتمد تصميم المصفاة على وحدة التكسير الهيدروجيني ووحدة الفحم البترولي وهي قادرة على تكرير النفط الكويتي بنسبة 100 بالمئة.

وستنتج المصفاة عند تشغيلها الغاز البترولي المسال والناثقا ووقود الطائرات والديزل والكبريت اضافة الى الفحم البترولي. وتتلخص فلسفة الشعار الجديد في تمثيل العلاقة الوطيدة والمتصلة بين البلدين والشعبين الشقيقين حيث يرمز الشعار ذو اللون الأزرق الغامق لشعار شركة (كيو8) واللون الأزرق الفاتح لشركة (أوكيو) إذ يعود سبب اختيار مزيج الألوان الزرقاء إلى علاقة الاجداد في التبادل التجاري البحري.

النفط الكويتي يواصل الصعود لليوم الثالث على التوالي

القياسي «برنت» تسليم مارس بنسبة 0.9 % بواقع 52 سنتا إلى 56.06 دولار للبرميل. ومع انطلاق تعاملات أمس الخميس، تراجعت أسعار النفط وسط مخاوف حول مستويات الطلب على الخام في ظل زيادة إصابات «كورونا» عالميا، وقبل صدور تقرير «أوبك» الشهري. وسجلت العقود الآجلة لخام «برنت» القياسي تسليم مارس انخفاضا أمس بنحو 0.3 % إلى 55.89 دولار للبرميل. كما هبطت عقود خام «نايمكس» الأمريكي تسليم فبراير بنسبة 0.1 % عند 52.85 دولار للبرميل.

أرباح «بترولية» السنوية ترتفع 3.7 في المئة

2019. وقالت الشركة أن مجلس الإدارة أوصى في اجتماعه الذي انعقد أمس، بتوزيع أرباح نقدية عن العام الماضي بنسبة 30 % من القيمة الاسمية للسهم بواقع 30 فلسا للسهم، وقيمة إجمالية تبلغ 5.424 مليون دينار.

«عربي القابضة» تعيد جدولة قرض «التجاري» بـ 22.8 مليون دينار

المتداوله. كانت خسائر المجموعة ارتفعت بنحو كبير نسبته 458.4 % في التسعة أشهر الأولى من العام الماضي، لتصل إلى 4.02 مليون دينار، مقابل خسائر بنحو 719.88 ألف دينار لنفس الفترة من عام 2019.

دشنت شركة البترول الكويتية العالمية (كيو8) وشركة أوكيو العمانية (أوكيو) أمس الخميس العلامة التجارية الجديدة لشركة مصفاة الدقم والصناعات البتروكيماوية ليصبح (أوكيو8).

وأعرب الرئيس التنفيذي لشركة البترول العالمية ورئيس مجلس إدارة شركة مصفاة الدقم والصناعات البتروكيماوية الشيخ نواف سعود الناصر الصباح في احتفالية أقيمت بهذه المناسبة عبر الاتصال المرئي عن اعتزاز وفخر (كيو8) بالشراكة التي تجمعها بشركة (أوكيو) العمانية في مشروع الدقم الاستراتيجي. وأكد الشيخ نواف الناصر أن توافق استراتيجية (أوكيو) العمانية مع (كيو8) الكويتية في إدارة مصفاة الدقم أكبر دليل على تضافر الجهود لتحقيق التطور والنمو الاقتصادي المشترك.

وقال إنه «منذ تاسيس هذه الشراكة ونحن نشهد ازدهار منطقة الدقم الاقتصادية حتى تصبح من اهم المدن الصناعية في منطقة الخليج العربي والعالم والتي تضمن ملاذاً آمناً لتصرف النفط الكويتية».

وذكر أن مشروع مصفاة الدقم ساهم في خلق المزيد من الفرص الوظيفية للشباب الكويتي والعُماني وأصبح جهة جاذبة لتطوير جيل واعد من القياديين في البلدين. وأضاف أنه «على الرغم من التحديات التي تعصف بالأسواق العالمية والتي أثرت على سير العمل في مصفاة الدقم إلا أننا نعمل على التغلب على هذه التحديات ولن نألو جهداً في تعديل مسير سفينتنا حتى نصل لشواطئ النجاح

نقطة رابحاً 88.75 نقطة بإقفال الأسبوع الماضي عند مستوى 4672.84 نقطة. وسجل مؤشر السوق الرئيسي نمواً بنحو 1.13 % عند مستوى 4619.03 نقطة، مقابل 4567.33 نقطة إقفال الأسبوع الماضي، لتبلغ مكاسبه 51.70 نقطة.

وجاءت المحصلة الإجمالية الأسبوعية للمؤشر العام مرتفعة 2.15 % عند مستوى 5656.28 نقطة رابحاً نحو 119.09 نقطة مقارنة بإقفال الأسبوع الماضي عند 5537.19 نقطة.

السيولة الأسبوعية للبورصة ترتفع على مستوى الأسبوع بالكامل، ارتفعت سيولة بورصة الكويت بنسبة 67.9 %، لتصل إلى 226.42 مليون دينار، مقارنة مع 134.88 مليون دينار في الأسبوع السابق.

كما زادت أحجام التداول الأسبوعية بنحو 44.5 %، لتصل إلى 1.30 مليار سهم، مقابل 899.96 مليون سهم في الأسبوع الماضي. وبلغ عدد الصفقات الإجمالية خلال الأسبوع 54.618 ألف صفقة، بالمقارنة مع 36.451 ألف صفقة في الأسبوع السابق، بارتفاع نسبته 49.8 %.



أسبوع أخضر، للبورصة

لدى عموم المتداولين. وصعد مؤشر السوق الأول خلال الأسبوع 2.52 % عند مستوى 6182.79 نقطة بمكاسب بلغت 152 نقطة، مقارنة بإقفال الأسبوع الماضي عند 6030.79 نقطة.

كما ارتفع «فيسي 50» بنسبة 1.90 % عند مستوى 4761.59

شركات (أولى تكافل) و(باكو) و(المصالح ع) و(فنادق) الأكثر انخفاضا.

أسبوع باللون الأخضر واكتسبت بورصة الكويت باللون الأخضر في ثاني أسابيع العام الجديد (2021)، وسط تزايد وتيرة التداولات واستمرار الزخم الاستثماري مع عودة الثقة

157ر5 مليون سهم تمت عبر 4701 صفقة نقدية بقيمة 14ر6 مليون دينار (نحو 48ر18 مليون دولار).

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (الدبرة) و(معادن) و(أركان) و(المصار) أما شركات (زين) و(بيتك) و(وطني) و(أجيليتي) فكانت الأكثر تداولاً في حين كانت

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الخميس على ارتفاع مؤشر السوق العام 19,91 نقطة ليبلغ مستوى 5656,28 نقطة بنسبة صعود بلغت 0,35 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 308ر10 مليون سهم تمت عبر 12225 صفقة نقدية بقيمة 46ر16 مليون دينار (نحو 152ر3 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 8,09 نقطة ليبلغ مستوى 4619,03 نقطة بنسبة صعود بلغت 0,18 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 244ر5 مليون سهم تمت عبر 7338 صفقة نقدية بقيمة 17,9 مليون دينار (نحو 59 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الأول 25,68 نقطة ليبلغ مستوى 6182,79 نقطة بنسبة صعود بلغت 0,42 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 63ر5 مليون سهم تمت عبر 4887 صفقة بقيمة 28ر21 مليون دينار (نحو 93 مليون دولار).

وفي غضون ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) نحو 24,51 نقطة ليبلغ مستوى 4761ر59 نقطة بنسبة صعود بلغت 0,52 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت

يتوجب توفير الخدمات المالية الرقمية في المناطق النائية بشكل مدروس

«النقد العربي»: تغيير أدوات السياسة النقدية لم يؤثر سلباً على ربحية البنوك



صندوق النقد العربي

■ تعزيز إدارة مخاطر الائتمان انعكس إيجاباً على معدل العائد على الموجودات

في إطار الجهود التي يبذلها صندوق النقد العربي على صعيد نشاط الدراسات والبحوث التي تتناول قضايا تطوير القطاع المالي ذات الأولوية، أصدر الصندوق في إطار «سلسلة دراسات تطوير القطاع المالي» دراسة باللغة الانكليزية بعنوان «هل تؤثر مؤشرات الشمول المالي على ربحية البنوك؟ أدلة من دول عربية مختارة». تأتي هذه الدراسة بهدفلقاء الضوء على محددات معدل العائد على الموجودات كأحد المؤشرات الهامة للامتانة والسلامة المصرفية، إضافة إلى محاولة إيجاد العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي وربحية البنوك. كما تقدم الدراسة إطاراً تحليلياً للمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية يسهم في تعزيز إدارة مخاطر الائتمان لدى القطاع المصرفي.

في هذا السياق، بحثت الدراسة في العوامل المؤثرة في معدل العائد على الموجودات لأحد عشر دولة عربية خلال الفترة من 2013 إلى 2019. بناءً على الأدبيات

■ التوازن بين الكلفة التشغيلية والانتشار الجغرافي للقطاع المصرفي في المناطق النائية

بيّنت النتائج وجود أثر موجب لمعدلات التضخم على ربحية البنوك، حيث يمكن تفسير ذلك بأن ارتفاع معدلات التضخم تقلل من الدخل المتاح للأفراد، وبالتالي ازدياد حاجتهم للاقتراض. من جانب آخر، لم يتبين للدراسة وجود دلائل واضحة حول دور متغيرات الشمول المالي المستخدمة في الدراسة في تعزيز ربحية البنوك، حيث لا تزال هناك ضرورة لتحقيق التوازن المدروس بين انتشار الفروع وتوفير الخدمات المالية الرقمية في المناطق النائية من جهة، وبين الكلفة التشغيلية من جهة أخرى.

أخيراً، أوصت الدراسة بضرورة الاستثمار في تحسين الكفاءة التشغيلية للقطاع المصرفي العربي مما سيؤثر بشكل إيجابي على الحفاظ على ملاءة البنوك، كما أكدت على أهمية تعزيز إدارة مخاطر الائتمان وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي. كذلك أوصت الدراسة بأهمية خفض معدلات التعثر، في المناطق النائية والريفية.

النقدية لم ينعكس سلباً على ربحية البنوك، حيث إن ارتفاع سعر فائدة إقراض بين البنوك يؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى ضغوطات على ربحية البنوك من خلال ارتفاع الكلفة على البنوك التي تلجأ لسوق إقراض ما بين البنوك.

وعلى صعيد المتغيرات الاقتصادية، استنتجت الدراسة وجود أثر موجب لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على معدل العائد على الموجودات، حيث إن تحسن النشاط الاقتصادي قد يساهم في تحسن التدفقات النقدية للأفراد والشركات، مما يعزز من قدرتهم على سداد مديونياتهم، وبالتالي خفض معدلات التعثر، وتعزيز ربحية البنوك. كذلك

كما بيّنت النتائج وجود علاقة موجبة بين حجم البنك ومعدل العائد على الموجودات، ويمكن تفسير ذلك بأن البنوك الكبيرة عادة يكون لديها إدارة مخاطر أكثر كفاءة.

من جانب آخر، أظهرت الدراسة وجود علاقة موجبة بين معدل نمو الائتمان ومعدل العائد على الموجودات، الأمر الذي يعكس كفاءة عملية منح الائتمان، وفعالية إدارة مخاطر الائتمان، إضافة إلى التقييم الدقيق للعملاء.

فيما يخص متغيرات الصناعة المصرفية والسياسة النقدية، بالرغم من أن الدراسة لم تظهر وجود أثر لسعر فائدة إقراض ما بين البنوك على ربحية البنوك، إلا أن هذه النتيجة قد تشير إلى أن تغيير أدوات السياسة

السابقة، تمّ قياس المتغيرات التي من الممكن أن تؤثر على ربحية البنوك من خلال ثلاث مجموعات من المتغيرات شملت: متغيرات تخص البنك نفسه، ومتغيرات تخص الصناعة المصرفية والاقتصاد الكلي، ومتغيرات تخص الشمول المالي.

بيّنت النتائج أن المتغيرات الخاصة بالبنك نفسه هي الأكثر تأثيراً على معدل العائد على الموجودات، إضافة إلى الأثر الموجب لمعدل العائد على الموجودات للعام السابق. كان هناك أثر معنوي موجب لنسبة كفاية رأس المال، الأمر الذي يشير إلى أن ارتفاع كفاية رأس المال قد يعكس كفاءة إدارة البنك في توظيف أمواله وتوليد الأرباح، إضافة إلى عدم المبالغة في المخاطرة.